الثلاثاء ٢٨ /أيار /٢٠٢٤

ما دلالات زيارة قادة ٤ دول عربية للصين؛ هل تبرم السعودية معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة وتطبّع علاقاتها مع إسرائيل.. وماذا عن انعكاس ذلك على علاقاتها مع الصين! الصفدي: تخلّي المجتمع الدولي عن اللاجئين السوريين وتراجع الدعم خطير للغاية؛ الأخبار: مؤتمر بروكسل يمدّد أزمة النزوح! العرب: الحكومة السورية تسعى إلى تحسين صورتها الأمنية لكسب الداخل وكسر العزلة المفروضة من الخارج! في أقل من أسبوعين أصيب ١٤٥ جندياً: معضلة حجم جيش إسرائيل.. صغير ذكي أم كبير لا يجد مجندين؛ معركة مكشوفة بين نتنياهو والجيش يدفع ثمنها الفلسطينيون ولبنان وسورية؛ فايننشال تايمز: إسرائيل بحاجة لقيادة مسؤولة ورصينة.. ونتنياهو ليس الحل؛ إسرائيل تتّحد ضد المحاكم الدولية! واشنطن بوست: لماذا يصعُب فهم شدّة صراع "اليوم التالي" لحرب غزة رغم توافق رغبات نتنياهو وبايدن! مجلة فرنسية: مستقبل أوروبا يتحدد في فلسطين! العرب: نفوذ تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى آخذ في الاتساع على حساب روسيا! إيكونوميست: الاتحاد الأوروبي عاجز عن زيادة إنتاج القذائف لدعم أوكرانيا؛ تايمز: هكذا تزود بريطانيا وحلفاؤها أوكرانيا بالأسلحة! فايننشال تايمز تتهم الولايات المتحدة بالعمل على خرق وانتهاك النظام العالمي! كوريا الجنوبية والصين واليابان تتفق على "نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية"..؟!!

الموضوع الرئيس: زعماء مصر والإمارات والبحرين وتونس إلى بكين.. ما دلالات زيارة قادة ٤ دول عربية للصين... هل تبرم السعودية معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة وتطبّع علاقاتها مع إسرائيل.. وماذا عن انعكاس ذلك على علاقاتها مع الصين..؟!!

يعتزم قادة أربع دول عربية؛ هي مصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس، زيارة الصين هذا الأسبوع، لحضور منتدى التعاون الصيني ـ العربي، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية في بكين، أمس، ما أثار تساؤلات حول دلالات الحضور العربي الرفيع، بحسب الشرق الأوسط. واعتبر دبلوماسيون ومتخصصون في الشأن الصيني، في تصريحات للصحيفة، أن «مشاركة القادة العرب في اجتماعات منتدى التعاون الصيني ـ العربي، رسالة لتأكيد العمل على تعزيز العلاقات مع الصين، التي تسعى في المقابل للانخراط بشكل أكبر مع القضايا السياسية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط».

وقال **نائب وزير الخارجية الصينية دينغ لي**، إن «الرئيس الصيني شي جينبينغ سيحضر منتدى التعاون الصيني العربي ويُلقي خطاباً الخميس المقبل»، وإنه «سيجري محادثات مع قادة الدول الأربع على التوالي لتبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك». **ويعكس الحضور العربي الرفيع للنسخة العاشرة من المنتدى الصيني العربي مستوى الشراكة المتنامي بين الصين والدول العربية في السنوات الأخيرة**، **وهو ما فسّره مساعد وزير الخارجية المصري** السابق السفير عزت سعد بأن «**العلاقات الصينية العربية تشهد طفرة في السنوات الأخيرة منذ تولي الرئيس الصيني الحالي السلطة عام ٢٠١٣، خصوصاً أنه قدم للجامعة العربية في كانون الثاني ٢٠١٦ ورقة للشراكة مع الدول العربية تغطي مختلف مجالات التعاون**».

وعدّد سعد بعضاً من ثمار هذا التعاون في الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أن «**هناك نحو ١٢ دولة عربية تحتفظ بعلاقات شراكة استراتيجية شاملة مع الصين حالياً، كما أن الاستثمارات الصينية في الدول العربية تقارب ٢٥٠ مليار دولار، وحجم التجارة الصينية مع الدول العربية يقارب نصف تريليون دولار**». **واعتبر الدبلوماسي المصري السابق** الحضور الرفيع للقادة العرب للصين في هذا التوقيت «**رسالة للغرب، تعكس تطور العلاقات العربية مع القوى الشرقية مثل الصين وروسيا، في ظل احترام تلك الدول ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤون الآخرين، بعكس السياسة الغربية القائمة على الازدواجية**».

ويشير خبير الشؤون الآسيوية في المجلس المصري للشؤون الخارجية، ضياء حلمي، إلى وجود «**اهتمام صيني بالمنطقة، يعكسه انخراط في القضايا السياسية، سعياً لخلق توازنات عالمية، في ضوء تأثيرات العدوان على غزة على اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، وتأثيره على حركة التجارة العالمية**». **وأضاف** أن «الصين لديها رغبة في الدخول على خط الوساطة والمساعدة في اتخاذ قرارات عادلة وعاجلة لحفظ السلم والأمن في الشرق الأوسط، خصوصاً أن مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية متزنة وتدعم الحقوق العربية المشروعة». **واعتبر حلمي** أن «الثقل الدولي للصين، بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يدعم دورها في قضايا السلم والأمن بالمنطقة».

ولفت ألكسندر نازاروف في تحليل في **روسيا اليوم**، **إلى أنّ** الصحافة الغربية تستمر في إقناعنا أن هذا قد يحدث، حرفيا، غدا، ولم يتبق سوى الاتفاق على بعض التفاصيل الصغيرة.. فهل هذا صحيح؟ وأوضح أنّ **مثل هذا الاتفاق المحتمل له أبعاد عدة:**

أولاً، البعد الأمني، إذ بعد تطبيع العلاقات مع إيران، ارتفع مستوى الأمن في السعودية بشكل جذري، حيث تم تحييد التهديد الرئيسي للبلاد، الحرب مع إيران، لبعض الوقت على الأقل. وبطبيعة الحال، نظريا قد يكون من الممكن التراجع عن التطبيع، ولكن في الوقت الراهن لا يوجد سبب للقلق؛ بل إن

اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في حد ذاتها الآن هي أكبر تهديد للتطبيع، وبالتالي للسلام في المنطقة، مع احتمال جر السعودية إلى حرب محتملة بين إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران، وفي المستقبل، ضد الصين؛ من الممكن نظريا افتراض أن تطبيع العلاقات مع طهران عبر الوساطة الصينية ليس أمرا جديا، وكان محاولة لإثارة غيرة واشنطن، لكنني شخصيا أنطلق من أن تحول السعودية نحو الشرق حقيقي واستراتيجي.

المجال الثاني في البعد الأمني هو أن الحرب في اليمن قد انتهت، على ما أعتقد، أخيرا. وأثبت الغرب والولايات المتحدة عدم موثوقيتهما كحليف في الحروب الهجومية؛ فمثل هذا التحالف، على أية حال، لم يساعد السعودية على النصر، فلا فائدة إذن من إزعاج الأعداء والأصدقاء من أجل مكاسب غير موجودة. وكما يقال، فإن "فوائد ذلك أمر مشكوك فيه، لكن أضراره واضحة".

المجال الأمني الثالث هو أن إسرائيل لا تشكل تهديدا للرياض، بغض النظر عن التطبيع المفترض للعلاقات معها أو بدونها، لا سيما في الظروف الراهنة. ولا جدوى من تكبد تكاليف في جوانب أخرى من أجل القضاء على تهديد غير موجود في هذا الاتجاه.

المجال الأمني الرابع، تطبيع العلاقات مع إسرائيل على خلفية الإبادة الجماعية في غزة سيقوض بالتأكيد موقف النخبة السعودية الحاكمة ليس فقط في العالم الإسلامي، ولكن أيضا، والأهم من ذلك، داخل المملكة. وفي الانهيار الاقتصادي المقبل، سيؤدي انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الطلب على النفط، وأسعار النفط، وبالتالي دخل البلاد النفطي. وستحتاج السلطة حينها إلى كل ذرة من الولاء من جانب مواطنيها، لأن المصاعب التي سيواجهها السكان ستكون عظيمة، وسيكون غضبهم عارما.

المجال الأمني الخامس هو الالتزام الحقيقي والمهم والوحيد الذي يمكن لواشنطن أن تتحمله بموجب هذه المعاهدة، وهو عدم مهاجمة السعودية نفسها. لكن الثمن هو رفض ليس فقط التركيز على الصين، بل أيضا رفض تطبيع العلاقات مع إيران وحياد السعودية. في الوقت نفسه، واستنادا لمصلحة السعودية الاستراتيجية في التخلي عن مثل هذا الاتفاق، فمن المنطقي أن تماطل المملكة لكسب الوقت والمساومة متظاهرة بأن الرياض بشكل عام ليست ضدها، لكن هناك شروط.

ثانياً، البعد السياسي، إذ اعتبر نازاروف أنّ من الصعب عليه أن يتخيل كيف يمكن للولايات المتحدة أن تسدد للسعودية ثمن الأضرار التي يمكن أن تلحق بسمعة الرياض في العالم الإسلامي وغيرها من التكاليف. وقد تكون هذه التكاليف بلا معنى على نحو مضاعف، نظرا للشكوك في قدرة إسرائيل على البقاء بالأساس كدولة في أعقاب التغيرات التي تحدث في العالم.

من حيث المبدأ، ولو كنت مكان محمد بن سلمان، أضاف نازاروف، كنت سأفكر في التوقيع على مثل هذه الاتفاقية فقد مقابل التقنيات التي من شأنها أن تسمح بإنشاء أسلحة نووية في المستقبل؛ إذ من الممكن التراجع عن قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن القنبلة النووية ستبقى؛ لكنني أخشى أنه لمثل هذه الشروط لم يتبق ما يلزم من بعض العقود من السلام مطلوبة لتطوير البرنامج النووي الحربي المحتمل للسعودية؛ كان ينبغي أن يتم ذلك في وقت سابق.

أضف إلى ذلك أنّ الأمريكيين فقدوا مثل هذه الكفاءات، كما فقدوا القدرة على تخصيب اليورانيوم، والآن روسيا تقوم بذلك نيابة عنهم. ووافقت الولايات المتحدة مؤخرا فقط على برنامج يهدف إلى استعادة الكفاءات ذات الصلة. كما أنّ الولايات المتحدة لن تتخذ هذه الخطوة لأسباب سياسية. كما يمكن للإدارة الديمقراطية أن تخرج من البيت الأبيض، ولن يكون للتوقيع على أي معاهدات معها أي معنى، لأن الإدارة القادمة يمكنها إعادة التفاوض على المعاهدات، كما فعل ترامب مع الاتفاق النووي الإيراني. ولم تعد أي اتفاقيات مع الولايات المتحدة، من حيث المبدأ، موثوقة، لا سيما الاتفاقيات الأمنية، حيث تتخلى الولايات المتحدة بسهولة عن التزاماتها.

ثالثاً، البعد الاقتصادي، فقد أظهر اليمنيون الصامدون والشجعان بالفعل الثمن الاقتصادي الذي يمكن أن تدفعه الدول الداعمة لإسرائيل؛ والسعودية هي الدولة الأكثر هشاشة بهذا المعنى، وفي ظل الظروف الراهنة، فإن أي فوائد اقتصادية محتملة من تطبيع العلاقات مع إسرائيل ستكون أقل بألف مرة من الخسائر المحتملة؛ باختصار، فإن هذا هو بالأحرى اتفاق على عدم الاعتداء الأمريكي على السعودية، وعلى مشاركتها في الحرب العالمية الثالثة إلى جانب واشنطن. أي أن "الاتفاقية الأمنية" هي في الواقع اتفاقية حول غياب الأمن للسعودية؛ وهو ما يعني، من الناحية الاستراتيجية، أنه يتعين على السلطات السعودية أن تبذل قصارى جهدها لتجنب التوقيع على هذه الاتفاقية. سأكون شديد الدهشة إذا تم توقيع هذه الاتفاقية..!!

أخبار عن سورية:

الصفدي: تخلّي المجتمع الدولي عن اللاجئين السوريين وتراجع الدعم خطير للغاية... الأخبار: مؤتمر بروكسل يمدّد أزمة النزوح..؟!!

أعرب وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، عن استيائه من تراجع الدعم الدولي للاجئين السوريين والدول المضيفة لهم، وتخلي المجتمع الدولي عنهم. وأضاف قبل انعقاد "مؤتمر بروكسل الثامن لمستقبل سورية والمنطقة" في بلجيكا، أمس، أن "الأردن بذل كل ما بوسعه لتوفير الأمن والكرامة لقرابة مليون و٣٠٠ ألف لاجئ سوري، ١٠% منهم فقط يعيشون في المخيمات". وقال إن المجتمع الدولي "تخلى عن اللاجئين السوريين مع تضاؤل التمويل اللازم لدعمهم في الدول

المضيفة". وتابع: "لن نتمكن من القيام بتقديم الخدمات الأساسية للاجئين بمفردنا، وسنستمر في بذل كل ما في وسعنا، **وما لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته، ستقل الخدمات وستزيد معاناة اللاجئين". وشدد** على أهمية تهيئة الظروف التي تساعد اللاجئين على العودة الطوعية إلى بلادهم، نقلت قناة **المملكة الأردنية.**

وبحسب صحيفة **الأخبار اللبنانية، فقد حسمت وقائع اليوم الأول من مؤتمر بروكسل ٨ أمس، خيار الاتحاد الأوروبي باستمرار سياساته الهجومية ضد الحكومة السورية لسنة جديدة على الأقل، وفي التعبير عن تغيّر الأولويات الأوروبية نحو الاهتمام والتركيز على الحرب في أوكرانيا بشكل رئيسي، ما يعني مراوحة ملف النزوح السوري في لبنان من دون حلول جذرية. وهذا ما عبّر عنه بوضوح نائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزف بوريل، الذي حمّل الحكومة السورية مسؤولية أزمة النزوح من دون تقديم أي تحوّل ملموس في الموقف من دمشق، رغم الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي حيال الأزمة. ولفتت الصحيفة** إلى أنه **رغم الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي، لم يعد ممكناً إخفاء التباين الكبير بين موقفَي ألمانيا وفرنسا المتمسّكتين باستمرار سياسة العداء تجاه سورية، ودول أخرى تدعو إلى التواصل مع دمشق لتخفيف حدة الأزمات الأوروبية المتأتية من الأزمة السورية، وعلى رأس هذه الدول إيطاليا واليونان والنمسا وإسبانيا والبرتغال وتشيكيا وقبرص؛**

وتطرح هذه الدول ضرورة القيام بخطوات جديدة عنوانها «التعافي المبكر» كنهج للانتقال من الاعتماد على الإغاثات الإنسانية إلى الاعتماد على الذات من خلال إعادة تشغيل الاقتصادات المحلية للحد من الأزمة التي يعيشها السوريون ولتسهيل العودة، وهو مشروع نوقش عام ٢٠٢٢ وجرت عرقلته بسبب التعنت الألماني والفرنسي برفض أي مبادرة تجاه سورية. وقد عبّر عن هذا الانقسام وزير الداخلية الاتحادي في النمسا غيرهارد كارنر الذي أشار إلى أنه **«يجري حالياً تشكيل تحالف لتوضيح كيفية التعامل مع هذه القضية (اللاجئين)، كما يبحث وزير الخارجية الاتحادي** ألكسندر شالينبيرغ من (حزب الشعب النمسَوي) في هذه المسألة، **لكن في نهاية المطاف يجب أن تكون هناك محادثات (مع الدولة السورية)، وإلا لا يمكن لأي طائرة أن تهبط في سورية».**

العرب: الحكومة السورية تسعى إلى تحسين صورتها الأمنية لكسب الداخل وكسر العزلة المفروضة من الخارج..؟!!

ذكرت صحيفة **العرب**، أنّ **وزارة الداخلية السورية أصدرت قرارات تستهدف ضبط الممارسات الأمنية عند اعتقال مشتبه بهم وعند التحقيق. جاء ذلك بعد أوامر بعدم إذاعة البحث عن أشخاص ما لم تتوفر ضدهم أدلة تثبت تورطهم في جرائم، وتندرج الخطوات في سياق توجه للحكومة السورية يستهدف الإيحاء للداخل والخارج بوجود إرادة للتغيير. وبحسب الصحيفة، تعمل الحكومة السورية**

على التسويق لمرحلة جديدة في البلاد بعد التغييرات الهيكلية التي طالت المؤسسة العسكرية، وأيضا التحويرات التي امتدت إلى حزب البعث الواجهة السياسية للحكم.

وتحاول الحكومة إشاعة أن سورية جديدة تولد من رحم الأزمة المستمرة منذ العام ٢٠١١، **وأن التغيير الجاري بسلاسة سيطال جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الأمني، الذي تم اتخاذ قرارات بشأنه تستهدف الحد من التجاوزات التي أضرّت بشكل كبير بصورة الأجهزة الأمنية. ويرى متابعون** أن التحويرات على أكثر من صعيد **هدفها تحسين صورة النظام أمام المواطنين السوريين وأيضا الترويج للمجتمع الدولي بأن هناك تحولا يمكن البناء عليه.**

ويعتقد المتابعون أن **التطورات الجارية ليست منفصلة على المباحثات الجارية خلف الكواليس مع القوة الغربية، وأنها قد تكون نتاج دفع من أطراف عربية لدمشق بتبنّي مسار جديد يستهدف ترميم الثقة المنهارة مع الداخل والخارج. ويعتقد مراقبون** أن **خطوة وزارة الداخلية تستهدف إيصال رسالة للداخل وأيضا للمجتمع الدولي بأن هناك توجها جديا من قبل دمشق، للتخفيف من القبضة الأمنية والالتزام أكثر ما نصت عليه المواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، حيث أن هذا الملف يشكل حجرة عثرة حقيقية للتواصل مع المجتمع الدولي.**

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

في أقل من أسبوعين أصيب ١٤٥ جندياً: معضلة حجم جيش إسرائيل.. صغير ذكي أم كبير لا يجد مجندين... معركة مكشوفة بين نتنياهو والجيش يدفع ثمنها الفلسطينيون وكذلك لبنان وسورية... فايننشال تايمز: إسرائيل بحاجة لقيادة مسؤولة ورصينة.. ونتنياهو ليس الحل... إسرائيل تتّحد ضد المحاكم الدولية..؟!!

كشفت مصادر عسكرية في تل أبيب، أن ١٤٥ جندياً إسرائيلياً أصيبوا في غضون أقل من أسبوعين في الحرب على غزة، وأن عدد الجرحى الكلي بلغ ٣٦٠٤ جنود منذ ٧ تشرين الأول الماضي (١٨٠١ منهم أصيبوا بعد اجتياح قطاع غزة) بخلاف الإصابات النفسية. ووفق التقارير الإسرائيلية، فإن «عدد القتلى من الجنود بلغ ٦٣٦ جندياً وضابطاً (٢٨٤ منهم بعد الاجتياح البري)». وجاءت المعطيات في هذا الوقت بالذات، لغرض الترويج وإقناع الجمهور بضرورة التخلي عن الفكرة الخاطئة لبناء «جيش صغير وذكي»، كما خطط رئيسا الأركان السابقان والعودة إلى الفكرة التقليدية القديمة عن «جيش كبير» لا يتنازل عن حجمه لأي غرض، والعمل على تقليص التهرب من الجيش الذي أصبح ظاهرة.

وبحسب المراسل العسكري لصحيفة **يديعوت أحرونوت** العبرية، **يوسي يهوشع**، فإن «**الجيش بحاجة ماسة وطارئة إلى مقاتلين. وفضلاً عن ملء الصفوف الناقصة، فإن الجيش مُلزم أيضاً بالإفادة من الدرس المركزي من الحرب الحالية، وبدلاً من ٤ كتائب كانت تحرس بلدات غلاف غزة في (وحدة غزة) سنحتاج إلى ما لا يقل عن ٨ كتائب كي نوفر الأمن للسكان، هكذا أيضاً في حدود الشمال وبالطبع في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، حيث توجد ٢٠ كتيبة احتياط منذ بداية الحرب**».

وينقل يهوشع عن **مسؤولين كبار في الجيش** أنه «**إلى جانب الإخفاقات في بناء القوة والتسيب في موضوع استنفاد التجنيد، هناك ما يستوجب خطوات دراماتيكية وفورية. فالجيش الإسرائيلي، الذي دفع نحو بناء جيش صغير وذكي، والحكومة التي أقرت ذلك، يفهمان أن هذا كان خطأ جسيماً. وهما يحتاجان فقط إلى زمن باهظ الثمن لإصلاحه**». **ويُعدد هؤلاء المسؤولون ٦ «خطوات ملحة» يرون أنه من الواجب اتخاذها لإصلاح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ومنها:**

تمديد الخدمة الإلزامية من ٣٢ شهراً إلى ٣٦ شهراً مثلما كان في الماضي، وهذا سيعطي الجيش ليس فقط هواء بل أيضاً قدرة على تخطيط أفضل للخدمة المتعلقة بأوامر الاحتياط؛ **وكذلك** «تجنيد الشبان المتدينين (الحريديم)؛ **وثالثاً** تأتي خطوة «تقليص عدد الحاصلين على الإعفاء في أوساط باقي السكان؛ **ويقترح المسؤولون رابعاً** زيادة عدد المقاتلين. فحتى الحرب شوهد انخفاض ثابت في الدوافع للخدمة القتالية، وأساساً بين الرجال؛ **وخامساً**، تظهر معضلة التساقط في أثناء الخدمة العسكرية، أي الخروج من الخدمة؛ ويأتي العنصر النسائي **بنداً سادساً** ضمن مقترحات إصلاح الجيش، إذ تظهر التقديرات أن ٤٥ في المائة منهن لا يتجندن للجيش الإسرائيلي، **ومعظمهن حاصلات على الإعفاء بسبب تصريح ديني، أفادت الشرق الأوسط.**

في السياق، وبحسب الشرق الأوسط أيضاً، يثبت التراشق الكلامي عبر التسريبات للإعلام **حجم الخلافات بين نتنياهو، وخصومه في قيادة الجيش والأجهزة الأمنية؛ ما يهدد بإجهاض مفاوضات التهدئة قبل أن تبدأ، وهو أمر يدفع ثمنه الفلسطينيون في رفح وغيرها من مناطق قطاع غزة، وكذلك المدنيون ضحايا القصف الإسرائيلي على سورية والجنوب اللبناني.** وأوضحت الصحيفة أنّ **الحرب الخفية منذ ١٥ عاماً بين نتنياهو وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، أصبحت علنية ومكشوفة من دون مواربة.** وبعد الفيديو الذي عمَّمه نجل نتنياهو، وفيه يدعو جندي إسرائيلي في غزة للتمرد على رئيس الأركان ووزير الدفاع، واتباع رئيس الحكومة فقط، **تبين أن الجندي الذي طالب بقتل أطفال غزة ونسائها، ناشط في حزب «الليكود»، خرج الجيش بتسريبات يقول فيها إنه لا مشكلة لديه في التفاوض مع حماس على إنهاء الحرب.**

كما نشرت تسريبات أخرى تقول إن **المسؤول عن ملفّ الأسرى والرهائن الإسرائيليين في الجيش، الجنرال في الاحتياط نيتسان ألون، عبّر في أحاديث جانبية عن استيائه من حكومة نتنياهو؛ لأنه لن يتمّ الوصول لاتفاق لتبادُل أسرى في ظلّ وجودها. ووفق القناة ١٢** الإسرائيلية، ليلة الأحد - الاثنين، **فإن، ألون، قال في محادثة مغلقة أجراها، الأسبوع الماضي، مع الضباط المسؤولين عن متابعة أوضاع الرهائن مع أهالي المحتجزين: «نحن يائسون، ولن تكون هناك أية صفقة مع هذه الحكومة».** ومع أن مصادر مقربة من ألون نفت أنه قال هذا الكلام، **فإن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أكد التصريحات بطريقة مواربة،** فقال إن ألون «**يعمل بتوجيه من المستوى السياسيّ على إعادة المختطفين»، وإن «الأمور التي قيلت جرى إخراجها من سياقها».**

وتؤكد جهات عسكرية أن تصريحات نتنياهو التي يصر فيها على مواصلة القتال، ويرفض إنهاء الحرب، هي بمثابة إجهاض لجولة المفاوضات التي من المفترض أن تبدأ الثلاثاء.

الجيش من جهته يواجه مشكلة عصيبة في موضوع الهيبة والكرامة منذ ٧ تشرين الأول؛ أولاً، هجوم حماس ضرب كبرياءه في الصميم عندما باغته مسلحوها، واحتلوا معسكراته والبلدات المحيطة، وأسرت وقتلت وتصرفت على هواها، عدة ساعات، حتى استطاع لملمة نفسه. **وقد اهتزت هيبته ليس لدى الجمهور الإسرائيلي فحسب** بل أيضاً لدى جيوش العالم؛ **وثانياً، جاءت هذه الضربة لتوقف مسيرة الانقلاب على الانقلاب؛** فالمعروف أن حكومة نتنياهو حاولت تنفيذ انقلاب على منظومة الحكم وجهاز القضاء. والدولة العميقة وفي صلبها الجيش، مع أحزاب المعارضة، كانت تقود حملة احتجاج واسعة كادت تقترب من إسقاط حكومة نتنياهو. **وكالعادة، تتحد إسرائيل في الحروب، والتقت مصالح الجيش مع مصالح نتنياهو. لكن في الوقت الذي كان فيه الجيش يحاول تعويض الخسارة واستعادة الثقة، كان نتنياهو يرسم للخطوة التالية التي يثبت فيها أن الإخفاق يقتصر على الجيش. وراح الجيش يحارب من بعيد (غارات وقصف مدفعي، براً وبحراً). ثم قام بالاجتياح، لكن حساباته تشوشت؛ حيث إنه لم يتوقع المقاومة على هذا النحو. والأهداف التي وضعها نتنياهو وتبناها الجيش فشلت تماماً. ومع كل ضربة يتلقاها ينتقم بضربات أشنع.**

الجيش يحاول بكل قوته تحقيق إنجازات، لكنها ظلت إنجازات تكتيكية؛ فالحكومة لا تحدد له أهدافاً معقولة، وهو يتخبط... لكنه في الوقت نفسه، بدأ يفهم أنه يغوص في حرب استنزاف في وحل غزة، والمزيد من القوة والضغط على «حماس» لا يجديه نفعاً، بل يورطه في ارتكاب مذابح، كما حدث، فجر الاثنين. ونتنياهو يريد إبقاء الجيش في ساحة القتال؛ فما دامت الحرب مستمرة فستستمر حكومته، وهذا هو المطلوب لمعركته الشخصية... **الجيش لم يعد يحتمل هذه الألاعيب، مع ما يرافقها من استنزاف لقواته، وبات يشعر بأنه عالق في مصيدة نتنياهو، ويحاول كشفها أمام الناس، ونتنياهو يرد.**

من جهتها، تقول صحيفة **فايننشال تايمز** في افتتاحيتها إن **إسرائيل** -التي تتعرض لضغط متزايد من قبل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية– **تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى لقيادة مسؤولة ورصينة لا يرغب رئيس الوزراء الحالي في توفيرها ولا يستطيع ذلك.** وأوضحت أن **إسرائيل وجدت حاليا أن نتنياهو أصبح عبئا عليها، وأن هجومه على غزة يبدو متعثرا بأهداف رئيسية لم تتحقق، وأن وعده بـ"النصر الكامل" أصبح بعيد المنال. وأضافت:** رغم أن إسرائيل ليست من الدول الموقعة على المحكمة الجنائية الدولية، إلا **أن تل أبيب تجد نفسها أمام عزلة دولية متزايدة. ووصفت الافتتاحية رد فعل إسرائيل على قرارات الجنائية الدولية، بأنها معيبة. وأوضحت** أن طلبات الاعتقال تسعى إلى إثبات أن قوانين النزاع تنطبق على القادة المنتخبين وقواتهم المسلحة، وكذلك على المستبدين والجهات الفاعلة غير الحكومية أو "الإرهابية".

وختمت فايننشال تايمز افتتاحيتها **بأن شركاء إسرائيل يشعرون بالإحباط بسبب مقاومة نتنياهو السماح بدخول المزيد من المساعدات إلى غزة المدمرة، والتصميم على المضي قدماً في الهجوم في رفح؛ كما أنهم غاضبون أيضا من رفضه وضع خطة قابلة للتطبيق للقطاع بعد الصراع، وفشله في كبح جماح المستوطنين اليهود الهائجين في الضفة الغربية المحتلة، ورفض إسرائيل خطط إدارة بايدن لاتخاذ خطوات نحو حل الدولتين "وهذا هو السبيل الوحيد لتوفير الأمن الطويل الأجل الذي تتطلبه إسرائيل".**

في المقابل، لفت غينادي بيتروف، في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، إلى أنّ الهجوم على رفح عزز موقف نتنياهو داخل إسرائيل؛ فقد أدان معظم الساسة الإسرائيليين القرار المؤقت الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بحظر الهجوم على رفح، آخر مدينة في قطاع غزة تسيطر عليها حماس. **كما عارضوا بالإجماع قرار المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء نتنياهو؛ وهذا لا يعني أن رئيس الحكومة ليس في خطر؛**

إذا لم تمتثل إسرائيل لقرار المحكمة الجنائية الدولية خلال شهر، فسيكون للمحكمة الحق في إثارة مسألة العقوبات ضد هذه الدولة على مستوى مجلس الأمن الدولي. الأحجية الرئيسية التي تحيط بحكم المحكمة الجنائية الدولية هي ما إذا كان الأميركيون سيمنعون العقوبات ضد إسرائيل؛ فمن ناحية، تؤيد إدارة بايدن إنهاء العملية في رفح؛ ومع ذلك تبقى الاستجابة لفكرة العقوبات غامضة في أميركا؛ تجري الحملة الانتخابية حاليا على قدم وساق في الولايات المتحدة؛ وينقسم جمهور بايدن الانتخابي بين أميركيين مؤيدين للفلسطينيين ومؤيدين لإسرائيل.

وفي الوقت نفسه، في إسرائيل نفسها، ذكّروا بأن حكومة نتنياهو العنيدة لن تستمر إلى الأبد؛ فقد قدّم بيني غانتس مشروع قانون إلى أمانة الحكومة لإنشاء لجنة تحقيق حكومية في ملابسات أحداث ٧

تشرين أول ٢٠٢٣؛ إذا تمت الموافقة على مشروع القانون في الكنيست، يمكن الحديث عن تلبّد الغيوم فوق نتنياهو. وستكون إقالته بسبب أحداث ٧ تشرين الأول أفضل طريقة للخروج من الوضع بالنسبة لبايدن وللعديد من السياسيين الإسرائيليين الذين لا يريدون الخلاف مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة. لكن نتنياهو يشتهر بقدرته على تخليص نفسه من أصعب المواقف، كما يشتهر بقدرته على القتال حتى النهاية، حتى عندما يبدو أن موته السياسي أمر لا مفر منه.

أخبار ومواضيع متنوعـة:

واشنطن بوست: لماذا يصعُب فهم شدّة صراع "اليوم التالي" لحرب غزة رغم توافق رغبات نتنياهو وبايدن..؟!!

نشرت صحيفة **واشنطن بوست مقالاً نشرته الصحيفة للكاتب جيسون ويليك، تحدّث فيه عن العلاقة التي تجمع الرئيس بايدن ونتنياهو وتشبّث كلاهما بالسّلطة. وقال ويليك** إنَّ **الرأي "الوسطي" في دوائر السياسة الخارجية الأميركية يسلِّم باعتبار أن عملية صنع القرار التي يقوم بها نتنياهو في زمن الحرب تخضع لسيطرة رغباته بالتشبث بالسلطة. ولفت الكاتب** إلى تقرير لصحيفة **وول ستريت جورنال** بعنوان: **نتنياهو يهدئ اليمين المتطرف في إسرائيل وينفر الجميع من أجل البقاء، ويعلّق بأن رئيس وزراء إسرائيل ليس القائد الوحيد الذي قد يعتمد بقاؤه في منصبه على مسار الحرب في غزة، بل إن الرئيس بايدن كذلك وهو ما يقول إن قاعدته السياسية تمزّقت جراء حرب غزّة.**

ويأخذ الكاتب على سبيل المثال، الاحتكاك الحالي بشأن خطة "اليوم التالي" لغزة، **ويشير إلى النظرة التقليدية في واشنطن بأن نتنياهو يرفض التفكير في مستقبل للقطاع بما يشمل الحكم المدني الفلسطيني بسبب شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف.** وأظهر استطلاع للرأي أجري الشهر الماضي، كما نقل الكاتب، أنّ ٢٢.٥ في المئة من اليهود الإسرائيليين يريدون "إقامة مستوطنات يهودية" في غزة التي أخلتها إسرائيل عام ٢٠٠٥. **ويضيف** أنّ **نتنياهو، مثلاً، يرفض فكرة إقامة مستوطنات يهودية في غزة ويدعو إلى إعادة إعمارها من قبل الدول العربية المعتدلة و"حكم مدني يديره سكان غزة"، بعد التخلص من سلطة حماس.**

ويعلّق الكاتب ويليك أنّ من المحتمل أن يكون الغزيون متحالفين، ضمناً أو صراحةً، مع السلطة الفلسطينية رغم أنَّ قول ذلك من المحرمات في إسرائيل، حتى بالنسبة لمعارضة نتنياهو الوسطية. ويشير إلى أن خط رئيس الوزراء يتوافق بما فيه الكفاية مع رغبات إدارة بايدن ومؤسسة الدفاع الإسرائيلية، بحيث يصعب فهم شدة صراع "اليوم التالي" على أسس استراتيجية بحتة.

لكن رؤية بايدن لغزة ما بعد الحرب تأرجحت سياسياً؛ بدءاً من تأييده هدف إسرائيل المتمثّل في الإطاحة بحماس بعد هجوم ٧ تشرين الأول، وانتهاءً برفضه الهجوم البري على رفح، وهو ما يبدو ضمناً، وفق الكاتب، التفاوض مع حماس لتشكيل أي حكومة جديدة للقطاع. ويتطرق الكاتب لفكرة إسرائيلية ترى بأنَّ بايدن وإدارته يرتكزان على السياسة أكثر من الاستراتيجية، **ويريد الرئيس الأمريكي نهاية – أيَّ نهاية – للحرب في موسم الانتخابات.**

ويقول إنَّ لدى بايدن حساباته السياسية الخاصة هنا، حيث إنَّ كلَّ رئيس يريد أن يبدو وكأنه صانع سلام قبل يوم الانتخابات **وخاصة الرئيس الذي تميزت فترة ولايته الأولى بالفوضى والحرب في الخارج. ويختتم الكاتب** بالقول: إنَّ **التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما يُحبّ قادة البلدين أنّ يقولوا، يرتكز جزئياً على الالتزام المشترك بالحكومة الديمقراطية، وإنها لمفارقة قاسية أن تصبح المطالب التي تفرضها الديمقراطية على زعماء كل دولة، المصدر الرئيس للاحتكاك بين هذه البلدان.**

مجلة فرنسية: مستقبل أوروبا يتحدد في فلسطين..؟!!

قالت مجلة **لوبس** الفرنسية، إن **تردد** أوروبا فيما يتصل بالحرب في غزة **سوف يعجّل بخسارة نفوذها ومصداقيتها** لدى العديد من دول "الجنوب العالمي"، وبالتالي عليها أن تتغلب على انقساماتها وتدافع عن القانون الدولي، **لأن مستقبلها يتحدد اليوم في فلسطين.** هكذا قدمت المجلة لمقال مشترك بين **النائب الأوروبي** منير ساتوري **والكاتب** نويل بنشطريت **انطلقا فيه من فكرة أن مستقبل أوروبا مربوط بما ستفعله في فلسطين،** وأن الاتحاد الأوروبي **إذا لم** يتمكن من التغلب على الشلل والانقسامات فيه **وإذا لم** يستطع أن يفرض على حكومة إسرائيل وقف إطلاق النار في غزة وإنهاء العنف والاستيطان في الضفة الغربية فورا مع حل الدولتين؛ **فسيفقد مصداقيته إلى الأبد.**

ومع الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بعد هجوم ٧ تشرين الأول بشرط احترام القانون الدولي والقانون الإنساني، فإن ما حدث هو -حسب الكاتبين- **فرض حصار كامل على قطاع غزة دون السماح حتى الآن بدخول كميات كافية من المواد الغذائية والمنتجات الأساسية، مما أدى إلى حالة من المجاعة شبه المعممة، وتم القصف والأعمال القتالية دون مراعاة للمدنيين، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٣٥ ألف شخص، أغلبيتهم العظمى من النساء والأطفال؛ كما تم تهجير أكثر من ١.٧ مليون من سكان غزة قسرا، وتركوا يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، وفي الوقت نفسه تم تدمير أكثر من نصف المباني في القطاع، فضلا عن معظم البنية التحتية المدنية الأساسية وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء؛**

كل هذا رافقته مواقف إسرائيلية معلنة لصالح طرد الفلسطينيين من غزة، وإعادة احتلال القطاع، والرغبة في جعله غير صالح للعيش، لدرجة أن محكمة العدل الدولية في لاهاي اعتبرت أن خطر

الإبادة الجماعية قد يكون قائما في غزة، وفي الوقت نفسه تزايد التوسع العنيف للاستيطان غير القانوني بالضفة الغربية. وتساءل المقال: كيف كان رد فعل الاتحاد الأوروبي في مواجهة هذه الكارثة الإنسانية؟ ليوضح أن دول الاتحاد رغم توحدها في مواجهة الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا أصيبت بالشلل منذ ٧ تشرين الأول الماضي، بسبب انقساماتها العميقة بشأن هذا الصراع.

ولفت المقال إلى أنه في الأيام التي تلت هجوم ٧ تشرين الأول ذهب رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية إلى إسرائيل دون أي تفويض من المؤسسات الأوروبية، لتقديم دعم "غير مشروط" لحكومة نتنياهو، وأعلن المجري أوليفر فارهيلي في المفوضية الأوروبية من جانب واحد - وبشكل غير قانوني تماما- تعليق مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، **دون أدنى توبيخ أو عقوبة علنية. ونبه المقال إلى موقف ألمانيا التي دعمت بشكل غير مشروط حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة ومنعت الاتحاد من العمل للمساعدة في إنهاء المأساة الإنسانية بغزة،** وكأن المحرقة النازية ما زالت تلقي بثقلها على الضمير الألماني الجماعي، **مشيرا إلى أن الحكومة الألمانية بتسترها على جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بوضوح في غزة تسببت في إلحاق ضرر كبير بالاتحاد الأوروبي.**

من جانبها، **لم تكن الحكومة الفرنسية على مستوى التحديات والمسؤوليات التي يجب أن تتحملها، ولأسباب سياسية داخلية مرتبطة بتزايد كراهية الأجانب في الرأي العام الفرنسي فضل الرئيس ماكرون دعم حكومة نتنياهو لفترة طويلة وكسر التقليد الدبلوماسي الفرنسي الذي كان متوازنا ومحترما، وأضعف بذلك موقف بلاده؛ ورغم تمكن الاتحاد الأوروبي أخيرا من الموافقة على المطالبة بوقف إطلاق النار في نهاية آذار الماضي، فإن موقفه بدا ضعيفا لغياب دعم العديد من رؤساء الدول والحكومات؛ بل إن أوروبا بقيت متخلفة عن الولايات المتحدة في فرض عقوبات على المستوطنين العنيفين بالضفة الغربية والوحدات العسكرية التي تدعمهم.**

ويقول الكاتبان: إذا كانت أوروبا تبدو حتى الآن عاجزة وغير قادرة على التأثير في هذا الصراع، فهذا ليس لأنها لا تملك الوسائل، والدليل هو أنها أكبر ممول دولي لفلسطين على الإطلاق، كما أنها الشريكة الرئيسية لإسرائيل في مجالات التجارة والاستثمار وانتقال الأشخاص، كما تعد أيضا موردا مهما للأسلحة لإسرائيل من خلال ألمانيا، وبالتالي إذا لم تنجح أوروبا حتى الآن في ممارسة التأثير لإحلال السلام ودفع حل الدولتين؛ فذلك لأنها لم ترغب في استخدام الأدوات القوية المتاحة لها. ونتيجة لهذا الجبن، كما يصفه الكاتبان، **فإن آلاف الأرواح مهددة في فلسطين، وقد يتعرض السلام بالمنطقة كلها للتهديد إذا استمرت حكومة نتنياهو في ارتكاب المجازر والانتهاكات، مع عواقب وخيمة محتملة على أوروبا من حيث الانقسامات داخل مجتمعاتها وتدفق المزيد من اللاجئين.**

وحتى بعيدا عن الوضع الإقليمي فإن مكانة أوروبا في العالم أصبحت اليوم على المحك، لا في العالم الإسلامي وحده، بل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث تمتد جذور انعدام الثقة في الغرب عميقا؛ كما أنّ الدعم غير المشروط المقدم لحكومة نتنياهو قد أدى إلى تحول شعوب الجنوب ضد أوروبا، وقد شهدنا ذلك بشكل خاص في الأشهر الأخيرة في منطقة الساحل، مع ما تترتب عليه من عواقب كارثية محتملة على المدى الطويل بالنسبة لأوروبا. ولهذا السبب، يرى الكاتبان أن مستقبل أوروبا هو الذي أصبح على المحك في غزة، متسائلين: هل تريد أوروبا أن تصبح قلعة معزولة تقاتل جميع جيرانها في الشرق والجنوب المتحالفين مع روسيا؟ أم تريد أن تصبح قارة منفتحة على العالم، خاصة على جيرانها على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

العرب: نفوذ تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى آخذ في الاتساع على حساب روسيا..؟!!

كان الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا والعقوبات الغربية سبباً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين روسيا المعزولة على نحو متزايد وتركيا "الانتهازية". وأصبحت روسيا شريك الاستيراد الرئيسي لتركيا، في حين ارتفعت الصادرات التركية إلى روسيا أيضًا. وفي ظل عزلة روسيا عن الغرب، تزايدت أهمية تركيا كمشتر للغاز الروسي وإعادة تصدير السلع الأوروبية إلى السوق الروسية، بحسب صحيفة العرب.

ويقول الباحث في مركز ستوكهولم لدراسات أوروبا الشرقية، يوهان إنجفال، في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنترست إن ذلك يشير إلى أن التعاون يتعايش مع المنافسة الجيوسياسية، حيث تتحدى تركيا بثقة متزايدة روسيا في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وهما منطقتان تعتبرهما موسكو بقوة جزءًا من مجال نفوذها الحصري، وهو أمر ضروري لمكانتها المتصورة كدولة عظيمة. وباستخدام أذربيجان في جنوب القوقاز كبوابة، تعمل تركيا على توسيع نفوذها ليشمل الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى على الجانب الشرقي من بحر قزوين. وبذلك فالديناميكية عبر قزوين تنشأ تحت رعاية كتلة التعاون التركية، والتي تغطي مجالات متنوعة مثل الأمن، والتجارة، والثقافة؛ وأدخلت تركيا نفسها عسكرياً في جنوب القوقاز، وبالتالي كسرت الاحتكار العسكري الروسي في المنطقة. وعلى الجانب الآخر من بحر قزوين أثبت أنقرة للدول التركية في آسيا الوسطى أن التعاون معها يمكن أن تكون له فوائد أمنية حقيقية.

ومع انشغال روسيا بأوكرانيا وإضعافها في جنوب القوقاز، فإن ضماناتها الأمنية بدأت تبدو جوفاء على نحو متزايد في نظر دول آسيا الوسطى. ويساعد التعاون التركي أيضاً في إعادة تنشيط ممر التجارة والنقل عبر بحر قزوين، المعروف باسم الممر الأوسط، باعتباره طريقاً بديلاً للتجارة بين

أوروبا وآسيا، متجاوزاً روسيا. ومن وجهة نظر أنقرة، يلوح في الأفق مشهد وجود ممر تجاري دون عوائق من إسطنبول إلى آسيا الوسطى. وفي الوقت الحاضر، يظل ممرّ النقل الرئيسي في جنوب القوقاز هو خط السكة الحديد باكو – تبليسي – قارس، الذي يربط أذربيجان عبر جورجيا بتركيا ومن هناك إلى أوروبا؛ **ومع ذلك، فإن قدرة هذا الطريق غير كافية للتعامل مع التدفقات التجارية المتنامية عبر بحر قزوين. وفي هذا السياق، التزمت تركيا وأذربيجان والدول التركية الأربع في آسيا الوسطى بالترويج المشترك لممر زانجيزور المتنازع عليه، وهو ممر نقل مقترح بين الأجزاء الغربية من أذربيجان عبر أرمينيا إلى جيب ناخيتشيفان الأذري ثم إلى تركيا.**

ويفترض هذا الممر التوصل إلى تسوية سلمية بين أرمينيا وأذربيجان. **والبديل المحتمل، إذا كان محل نزاع بنفس القدر، لتجاوز أرمينيا هو ممر آراس عبر مقاطعة أذربيجان الشرقية في إيران. ووسط الطلب المتزايد على طرق النقل غير الروسية، حدثت موجة من الأنشطة عبر قزوين بهدف تعزيز كفاءة الممر الأوسط. وبالنسبة إلى دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد، فإن موقع تركيا يجعلها حاسمة كمركز للغاز والنفط، فضلاً عن كونها مفتاحًا للوصول إلى أسواق الطاقة الغربية؛ وبدأت الثقافة الروسية تفقد دورها المهيمن في المنطقة، مع ظهور جيل كبير ممّا بعد الاتحاد السوفييتي ليس لديه أيّ خبرة شخصية عن الاتحاد السوفييتي. ولم تترك العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها والتي ترتبت على الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا لدول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى أيّ خيار آخر سوى محاولة تنويع علاقاتها الدبلوماسية والبحث عن طرق بديلة للأسواق الدولية.**

إيكونوميست: الاتحاد الأوروبي عاجز عن زيادة إنتاج القذائف لدعم أوكرانيا... تايمز: هكذا تزود بريطانيا وحلفاؤها أوكرانيا بالأسلحة..؟!!

كشفت وسائل إعلام غربية أن نقص المتفجرات يعيق الاتحاد الأوروبي عن زيادة إنتاج القذائف اللازمة وتوفير الإمدادات لكييف. وذكرت مجلة **إيكونوميست** أن **"أوروبا تحاول يائسة زيادة إنتاجها الضئيل من قذائف المدفعية والصواريخ... ما بات أكثر اليوم نقطة ضعف، هو الشيء الذي كان آخر ما كان يدور في أذهان الجميع حتى وقت قريب، ألا وهو نقص المتفجرات". تجدر الإشارة إلى أن مصنعي المتفجرات الأوروبيين ليسوا واثقين من قدرتهم على زيادة الإنتاج، ويخشون أنه بسبب عدم كفاية إنتاج المتفجرات في الاتحاد الأوروبي، لن تتمكن كييف من الحصول على العدد المطلوب من القذائف.**

وأشارت المجلة في تقريرها إلى أن **الطلب على الأسلحة انخفض بشكل حاد مع حلول نهاية الحرب الباردة، وبالتالي خفضت العديد من الشركات المصنعة للمتفجرات الأوروبية إنتاجها أو أغلقت أبوابها. وأوضحت: في بريطانيا تم إغلاق آخر مصنع لإنتاج المتفجرات في عام ٢٠٠٨، وفي الوقت**

الحالي يقع آخر منتج رئيسي لمادة تي إن تي في الاتحاد الأوروبي في شمال بولندا. ونقلت الصحيفة عن أحد الخبراء، أن بناء مصنع لإنتاج المتفجرات يمكن أن يستغرق من ثلاث إلى سبع سنوات. ومن بين المشاكل التي تواجه صناعة المتفجرات في أوروبا، **يسلط التقرير الضوء على نقص اليد العاملة المختصة، فضلا عن المواد الخام الضرورية.**

بدورها، قالت صحيفة التايمز البريطانية، **إن وراء المساعدات التي تعهد بها حلفاء أوكرانيا بملايين الجنيهات الإسترلينية عمليات شراء سرية لمعدات ترجع إلى الحقبة السوفياتية، كما أن التفاصيل الدقيقة لكيفية قيام الغرب بنقل المساعدات الفتاكة إلى أوكرانيا لا تزال طي الكتمان. ولفتت الصحيفة إلى أنّ إقناع الدول بتقديم الدعم المالي شيء، والتحدي المتمثل في إدخال الأسلحة فعليا إلى أوكرانيا شيء آخر... وقد أمضى مسؤولون من الدول الغربية العامين الماضيين في العمل مع المخططين العسكريين الأوكرانيين لتجميع وتوريد وتسليم الأسلحة التي تحتاجها كييف. ويقول المطلعون على بواطن الأمور في المملكة المتحدة إن معظم المساعدات العسكرية البريطانية تشق طريقها إلى الحدود الأوكرانية عبر طريقين؛**

إما الرحلات الجوية المباشرة؛ وإما براً، حيث تشحن المعدات الأثقل، مثل المركبات المدرعة والدبابات والمدفعية بعيدة المدى، عبر قناة المانش ثم عبر أوروبا بالقطار. **وهناك أيضا طريق ثالث أقل شهرة، تستخدمه المملكة المتحدة للمساعدة في تجديد مخزون أوكرانيا،** حيث يستخدم جزء من المساعدات الثنائية **لشراء أسلحة روسية من جميع أنحاء العالم، وقد ظل هذا العمل سريا للغاية، لأن بعض المعدات جاءت من دول لا تريد أن يعرف الروس أنهم ساعدوا أوكرانيا. وقال مصدر للصحيفة إن لندن لعبت في بعض هذه الصفقات دور "المهرب" حيث اشترت المعدات ثم ساعدت في ترتيب نقلها إلى أوكرانيا،** وأشار إلى أن هناك مشتريات أخرى أكثر غموضا، حيث **"من المفهوم أن ضباط المخابرات البريطانية غالبا ما يشاركون في عمليات النقل هذه، رغم أن وزارة الدفاع لن تعترف بذلك علنا أبدا".**

فايننشال تايمز تتهم الولايات المتحدة بالعمل على خرق وانتهاك النظام العالمي..؟!!

قالت صحيفة **فايننشال تايمز** إن الولايات المتحدة عادة ما تتحدث عن نظام دولي قائم على القواعد، لكنها تقوضه باستمرار وتنتهك هذه القواعد. وذكرت الصحيفة في مقال أن "وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يدعي التزام نظام عالمي قائم على القواعد... ويقول إن الولايات المتحدة تدعو إلى نظام عالمي قائم على القواعد، وليس على القوة المطلقة. **إنها فكرة جذابة... لكن تصرفات أمريكا تقوض أجزاء حيوية من النظام العالمي". وأضافت الصحيفة أن هذه الانتهاكات من جانب واشنطن تأكدت بشكل واضح خلال الأسبوعين الماضيين. واستشهد الكاتب** على سبيل المثال **بفرض تعريفات**

جمركية في الولايات المتحدة على السيارات الكهربائية الصينية، وهو ما يتعارض مع قواعد التجارة الدولية، فضلا عن التهديد بفرض عقوبات بعد أن تقرر المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو. إلى ذلك، أشار المقال إلى أنه يتم التعامل في أجزاء كثيرة من العالم مع التصريحات الأمريكية حول النظام العالمي العادل "بسخرية".

كوريا الجنوبية والصين واليابان تتفق على "نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية"..؟!!

جدد قادة كوريا الجنوبية والصين واليابان خلال قمّتهم الأولى منذ خمس سنوات في سيؤول أمس، **تأكيد التزامهم "بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية". وقال القادة في بيان مشترك إن السلام في شبه الجزيرة "يصب في مصلحتنا المشتركة"، وأعادوا تأكيد التزامهم "نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وبذل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية" لهذه القضية. وتأتي هذه القمة بعد ساعات على إعلان كوريا الشمالية نيتها إطلاق قمر اصطناعي تجسسي جديد. وخلال القمة، حض رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، كلا من كوريا الجنوبية واليابان على رفض "الحمائية" والانفصال الاقتصادي.** وذكرت **وكالة أنباء شينخوا** أن **"لي دعا إلى عدم تحويل القضايا الاقتصادية والتجارية إلى ألاعيب سياسية أو مسائل أمنية، وإلى رفض الحمائيّة والانفصال وقطع سلاسل التوريد".**

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.